

وزارة المالية

خطة التوازن المالي متوسطة المدى

٢٠٢٤ - ٢٠٢٠

المقدمة.....	٥
الأداء الاقتصادي والمالي.....	٦
١- الأداء الاقتصادي والمالي إلى نهاية عام ٢٠١٩م.....	٧
أ) الأداء الاقتصادي.....	٧
ب) الأداء المالي.....	٩
٢- التطورات الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٢٠م.....	١١
الاستدامة المالية: أحد إمكانات رؤية عُمان ٢٠٤٠.....	١٤
خطة التوازن المالي متوسطة المدى ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤.....	١٦
المحور الأول: دعم النمو والاقتصادي.....	٢١
المحور الثاني: تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية.....	٢٤
المحور الثالث: ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي.....	٢٧
المحور الرابع: إرساء وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.....	٣٠
المحور الخامس: رفع كفاءة الإدارة المالية العامة.....	٣١



” سنحرص على توجيه مواردنا المالية التوجيه الأمثل بما يضمن خفض المديونية وزيادة الدخل، وسنوجه الحكومة بكافة قطاعاتها لانتهاج إدارة كفاءة وفاعلة تضع تحقيق التوازن المالي وتعزيز التنويع الاقتصادي واستدامة الاقتصاد الوطني في أعلى سلم أولوياتها، وأن تعمل على تطوير الأنظمة والقوانين ذات الصلة بكل هذه الجوانب بمشيئة الله.“

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه

٢٠٢٠

المقدمة

شهدت السلطنة خلال العقود الخمسة الماضية إزدهاراً إقتصادياً واجتماعياً حققت خلالها السلطنة طفرة نموية في كافة الأصعدة والقطاعات، إلا أن أزمة تراجع أسعار النفط العالمية ألقت بظلالها على الأوضاع المالية للسلطنة منذ أن بدأت في الإنخفاض في أواخر عام ٢٠١٤م، واستمرت في مستويات منخفضة طوال الفترة الماضية. ولجأت الحكومة خلال تلك الفترة إلى إتخاذ عدد من الإجراءات للتخفيف من وطأة هذه الأزمة من خلال خفض مصروفات الوحدات الحكومية، وخفض المصروفات الإستثمارية، وزيادة مصادر الإيرادات غير النفطية، وتفادت جاهدة الكثير من الإجراءات التي قد تمس حياة المواطن، إلا أن استمرار الأزمة لوقت طويل أدى إلى اتساع الفجوة بين الإيرادات والمصروفات فأصبحت القدرة على الوفاء بمتطلبات التنمية والخدمات العامة أكثر صعوبة. ونظراً لضعف مرونة الإنفاق وصعوبة تخفيضه بنفس النسبة، فقد أدى ذلك إلى عجوزات مالية سنوية كبيرة.

ولتوفير التمويل اللازم لسد عجز الموازنة، فقد اعتمدت الحكومة وبشكل كبير على الاقتراض لا سيما من الأسواق الخارجية إضافة إلى السحب من الإحتياطيات، أدت إلى ارتفاع إجمالي الدين العام وكلفة خدمته إلى مستويات غير مسبوقة. وعلى الرغم من تلك التحديات، إلا أن جائحة كوفيد-١٩ وما صاحبها من تأثيرات إجتماعية وإقتصادية وتدهور في أسعار النفط قد أدت إلى تفاقم الوضع المالي للدولة، وتدهور إضافي في العديد من المؤشرات المالية للدولة، مما ساهم في زيادة مخاطر الائتمان وبالتالي إنخفاض التصنيف الائتماني للسلطنة، والذي من المرجح أن يستمر في الإنخفاض في حال لم يتم إتخاذ تدابير وإجراءات مالية مناسبة، الأمر الذي سيجعل الاقتراض أمراً صعباً ومكلفاً جداً.

وفي ضوء هذه التحديات المالية، وعدم اليقين بشأن تعافي أسعار النفط، تم إعداد خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠-٢٠٢٤) بهدف الوصول بالوضع المالي إلى مستويات الإستدامة وذلك لتفادي إتخاذ إجراءات أكثر حدة سيُطال أثرها الوضع الإقتصادي والإجتماعي للدولة والمجتمع.

الجدير بالذكر أن تنفيذ هذه الخطة سيتزامن مع تنفيذ مجموعة من البرامج والإجراءات الإقتصادية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الإستثمارات، إضافة إلى إطلاق منظومة الحماية الإجتماعية التي ستعمل على تخفيف آثار هذه الإجراءات المالية على بعض فئات المجتمع المستهدفة.

تم إعداد خطة
التوازن المالي
متوسطة المدى
(٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)
بهدف الوصول
بالوضع المالي
إلى مستويات
الإستدامة المالية

خطة التوازن المالي متوسطة المدى

٢٠٢٠ - ٢٠٢٤

الأداء الاقتصادي والمالي

I

١.١ الأداء الاقتصادي والمالي إلى نهاية عام ٢٠١٩م —

أ) الأداء الاقتصادي

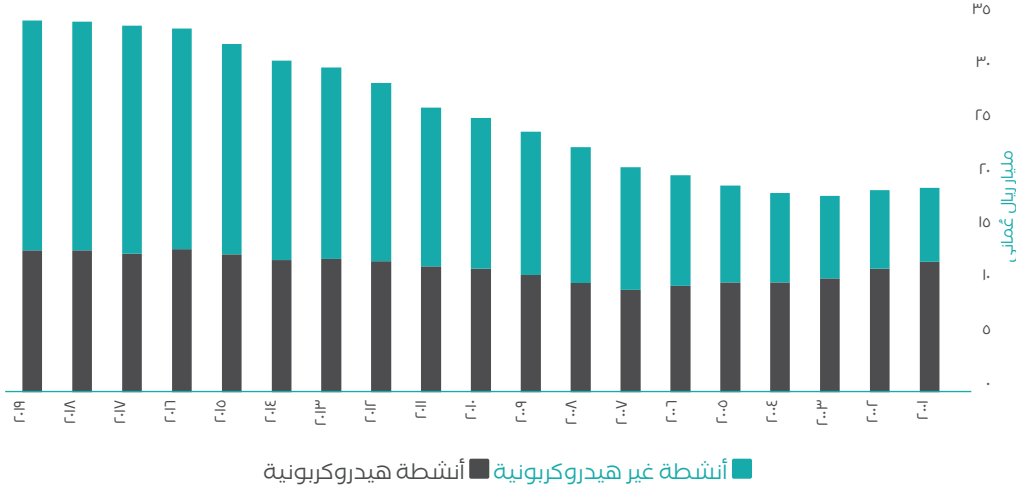
لقد كان النفط والغاز بمثابة المحرك الأساسي للطفرة التنموية التي شهدتها السلطنة خلال العقود الخمسة الماضية. وقد أدركت السلطنة منذ وقت طويل الحاجة إلى التنويع الاقتصادي وكانت سباقاً بين دول المنطقة في إطلاق (رؤية عُمان ٢٠٢٠) التي كانت المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي ما بين عامي ١٩٩٦م و ٢٠٢٠م، وقد اتسمت بالتركيز على التنويع الاقتصادي للتقليل من الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيس للدخل.

وركزت هذه الرؤية على تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار بالأنشطة غير النفطية. ونتيجة لهذه الجهود فقد تمكنت السلطنة من تحقيق نمو ملحوظ خلال هذه الفترة، حيث ارتفع إجمالي ناتج الأنشطة غير النفطية من ٥,٣ مليار ريال عُمان في عام ١٩٩٨م ليصل إلى ١٩,٣ مليار ريال عُمان في عام ٢٠١٩م، وارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٣٤٪ في عام ١٩٩٨م إلى ٦٣٪ في عام ٢٠١٩م.

وبالرغم من تمكن السلطنة إبان تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٢٠ من تحقيق توسعاً اقتصادياً فقد واکبه استقرار في مستويات الأسعار بفضل السياسة النقدية الحذيفة. ولذلك فأن معدلات التضخم (مُقاساً بمؤشر أسعار المستهلك) ظلت في المتوسط أقل من ٢٪ خلال الفترة ما بين ١٩٩٦م و ٢٠١٩م. وظل القطاع المصرفي المحلي في السلطنة يتمتع بالمرونة اللازمة والقدرة على التعامل مع أية صدمات اقتصادية قد تبرز نتيجة لأي أحداث أو تغيرات عالمية، بالتزامن مع مواصلة توفير الدعم للأنشطة الاقتصادية وخصوصاً في القطاعات غير النفطية.

ارتفع إجمالي
ناتج الأنشطة غير
النفطية من ٥,٣
مليار ريال عُمان
في عام ١٩٩٨م
ليصل إلى ١٩,٣ مليار
ريال عُمان في عام
٢٠١٩م

نمو النشاط الاقتصادي في السلطنة خلال العقدين الماضيين إجمالي القيمة المضافة حسب القطاع (الأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠م)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠٢٠م): يختلف إجمالي القيمة المضافة (GVA) اختلافاً طفيفاً عن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأنه يستبعد أنشطة الوساطة المالية غير المباشرة والضرائب وكذلك الدعم الحكومي المقدم لقطاع الخدمات والإنتاج.

وعلى الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط منذ اواخر عام ٢٠١٤م، إلا أن الحكومة واصلت تنفيذ المشاريع الخدمية والاقتصادية. فقد تم خلال الفترة الماضية افتتاح مبنى مطار مسقط الدولي الجديد، وسبق ذلك افتتاح عدد من المطارات الإقليمية. كما تم الإنتهاء من تنفيذ مشروع طريق الباطنة السريع واستكمال مشاريع تطوير منطقة الدقم الاقتصادية، والإنتهاء من تنفيذ الحزمة الأولى من طريق بدبد صور. بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من مشاريع التنويع الإقتصادي مثل توسعة مصفاة صحر وحقل خزان للغاز والمشاريع السياحية مثل مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، إضافة إلى عدد من المنتجعات والفنادق وغيرها من المشاريع التي شملت كافة القطاعات.

وقد كانت التوقعات تشير قبل انتشار جائحة كوفيد-١٩، إلى أن النمو الاقتصادي سيستعيد عافيته في عام ٢٠٢٠م مع بدء الإنتاج في مشروع غزير للغاز وعدد من المشاريع النفطية الكبيرة، ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في أكتوبر ٢٠١٩م، فقد كان من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٠م و ٤,٣٪ في عام ٢٠٢١م.

كان من المتوقع
أن يسجل الناتج
المحلي الإجمالي
للسلطنة بالأسعار
الثابتة نمواً بنسبة
٣,٧٪ في عام
٢٠٢٠م و ٤,٣٪ في
عام ٢٠٢١م

ب) الأداء المالي

سعت الحكومة إلى التكيّف المالي منذ تراجع أسعار النفط في أواخر عام ٢٠١٤م. وقد أدت الجهود المبذولة في هذا الصعيد إلى خفض عجز الموازنة مقارنة مع المستويات التي كان من الممكن أن يصل إليها هذا العجز في حال لم يتم اتخاذ تلك الإجراءات.

وحسب المؤشرات فإن حوالي ٢٠٪ من الآثار المالية التي حققتها جهود التكيّف المالي قد جاءت من جانب الإيرادات غير النفطية، وساهمت هذه المبادرات خلال الفترة من العام ٢٠١٤م إلى العام ٢٠١٩م في تحقيق الآتي:

« **زيادة مصادر الإيرادات غير النفطية:** بنسبة ١٧٪ نتيجة تطبيق الضريبة الانتقائية، وتعديل ضريبة الدخل على الشركات ومراجعة رسوم الخدمات الحكومية.

« **خفض مصروفات الوحدات الحكومية:** بنسبة ١٣٪ أغلبها تتعلق بالعقود والمشتريات.

« **خفض المصروفات الاستثمارية:** خلال نفس الفترة بنسبة أكثر من ٢٠٪ وذلك من خلال تبني منهجية دقيقة لتقييم ومراجعة كافة تفاصيل المشاريع الجديدة قبل اعتمادها وإدراجها في الموازنة العامة للدولة.

« **خفض الدعم الحكومي:** وحقق هذا الاجراء خفضاً بما يقارب ٥٠٪ في معدل الدعم الموجه لبعض الخدمات العامة بما فيها الوقود.

حسب المؤشرات
فإن حوالي ٢٠٪ من
الآثار المالية التي
حققتها جهود
التكيّف المالي قد
جاءت من جانب
الإيرادات غير
النفطية

الآثار المالية التي حققتها جهود التكيّف المالي من ٢٠١٤م - ٢٠١٩م



٥٠٪ ✓

خفض الدعم
الحكومي



٢٠٪+ ✓

خفض المصروفات
الاستثمارية



١٣٪ ✓

خفض مصروفات
الوحدات الحكومية



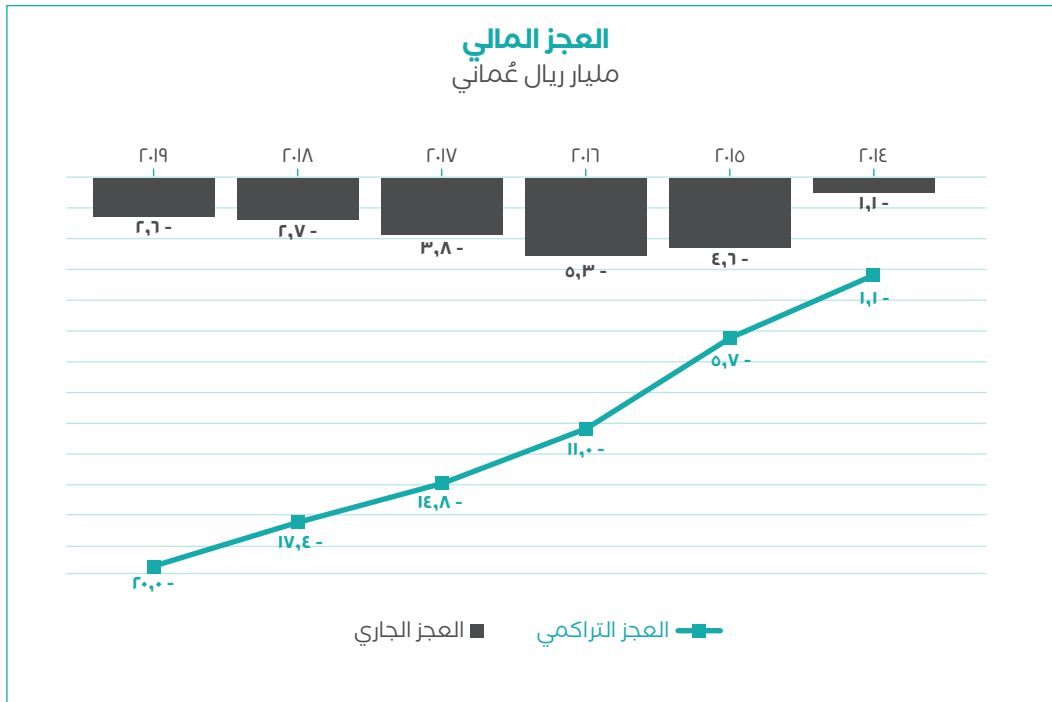
١٧٪ ▲

زيادة مصادر
الإيرادات غير النفطية

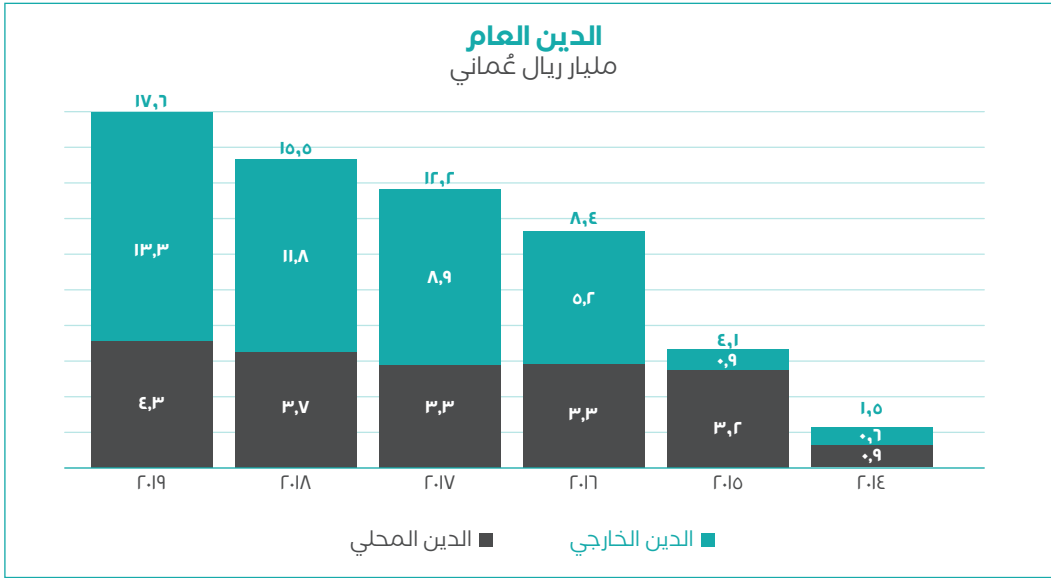
وفي الوقت ذاته قامت وحدة دعم التنفيذ والمتابعة (سابقاً)، والوحدات الحكومية ذات العلاقة بتحسين وتطوير قطاع بيئة الأعمال الاستثمارية والتجارية ضمن إطار الخطة الخمسية التاسعة، الأمر الذي ساهم في تحسن موقع السلطنة في العديد من مؤشرات التنافسية العالمية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطنة على صعيد التكيّف المالي، إلا أن الموازنة العامة للدولة واصلت تسجيل متوسط عجز سنوي بلغ ٣,٣ مليار ريال عُُماني ليصل العجز التراكمي إلى حوالي ٢٠ مليار ريال عُُماني بنهاية عام ٢٠١٩م.

واصلت الموازنة العامة للدولة تسجيل متوسط عجز سنوي بلغ ٣,٣ مليار ريال عُُماني ليصل العجز التراكمي إلى حوالي ٢٠ مليار ريال عُُماني بنهاية عام ٢٠١٩م



ولتوفير التمويل اللازم لسد عجز الموازنة، فقد اعتمدت الحكومة بشكل كبير على الاقتراض وخصوصاً من الأسواق الخارجية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة حيث ارتفع من ١,٥ مليار ريال عُُماني (حوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٤م إلى ١٧,٦ مليار ريال عُُماني (٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٩م، وقفزت كلفة خدمة الدين العام (الفوائد على القروض) من حوالي (٣٥) مليون ريال عُُماني في عام ٢٠١٥م إلى (٦٨٤) مليون ريال عُُماني في عام ٢٠١٩م وتصل إلى ما يقارب المليار ريال عُُماني في عام ٢٠٢٠م.



٢.١ التطورات الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٢٠م

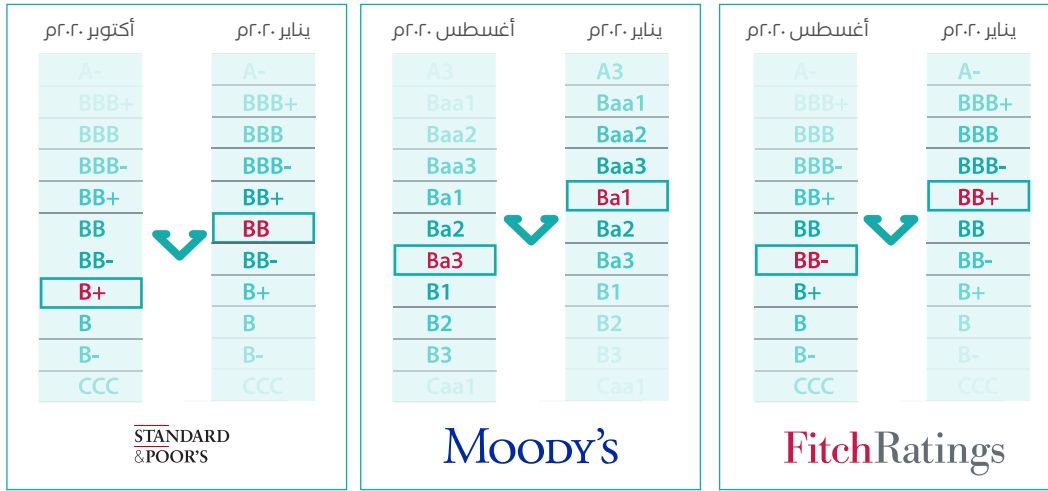
استهدفت الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠م خفض العجز المالي إلى ٢,٥ مليار ريال عُُماني بانخفاض نسبته ٧,٩٪ عن مستواه في عام ٢٠١٩م وعلى افتراض تحقق متوسط سعر النفط يبلغ ٥٨ دولاراً للبرميل.

إلا أنه ومع تفشي جائحة كوفيد-١٩ وما صاحبها من إجراءات احترازية فقد تأثر النشاط الاقتصادي على النطاقين المحلي والعالمي خلال عام ٢٠٢٠م مصحوباً بتقلبات حادة في سوق النفط حيث انخفض سعر النفط بأكثر من ٣٠٪ خلال أسبوع واحد فقط، وذلك نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط ومن المتوقع ان يبلغ متوسط سعر نفط الخام العُماني ما يقارب ٤٨ دولاراً للبرميل خلال هذا العام. ويتوقع كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليان انكماش معدل النمو الاقتصادي العالمي بنحو ٥٪ في عام ٢٠٢٠م الامر الذي يعد أكبر انكماش له منذ عدة عقود.

تشير التوقعات إلى ان الجائحة ستؤدي إلى انخفاض الإيرادات المالية للدولة على المدى المتوسط، مما يؤدي إلى عجزات مالية سنوية بمتوسط لا يقل عن ٥ مليار ريال عُُماني.

تشير التوقعات إلى ان الجائحة ستؤدي إلى انخفاض الإيرادات المالية للدولة على المدى المتوسط، مما يؤدي إلى عجزات مالية سنوية بمتوسط لا يقل عن ٥ مليار ريال عُُماني

لقد ساهمت التأثيرات المصاحبة للجائحة واضطرابات سوق النفط في زيادة مخاطر الائتمان وانعكس ذلك على قيام وكالات التصنيف الائتماني العالمية بإجراء تخفيض إضافي لدرجة التصنيف الائتماني للسلطنة خلال هذا العام وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:



التصنيفات الائتمانية السيادية للسلطنة

من المرجح أن يتم إجراء تخفيضات إضافية خلال فترة (١٢-٦) شهراً القادمة في حال لم يتم اتخاذ تدابير وإجراءات مالية إضافية

وتؤكد السرعة التي تمت بها التخفيضات الأخيرة في التصنيف الائتماني للسلطنة حدة التراجع الذي شهدته أوضاع المالية العامة للدولة بينما تشير النظرة المستقبلية إلى أنه من المرجح أن يتم إجراء تخفيضات إضافية خلال فترة (١٢-٦) شهراً القادمة في حال لم يتم اتخاذ تدابير وإجراءات مالية إضافية.

ويؤدي تسارع خفض مستويات التصنيف الائتماني إلى جانب النظرة المستقبلية السلبية إلى الحد من قدرة السلطنة على النفاذ إلى مختلف خيارات الاقتراض وتجعل من عملية تمويل العجوزات المستمرة أكثر صعوبة وكلفة، وقد تصبح في مرحلة ما غير متاحة.

وفي ضوء التحديات السابقة، وفي ظل عدم اليقين بشأن توقعات أسعار النفط المستقبلية، فإن هذه الخطة تسعى إلى تجنب مخاطر الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات أكثر حدة سيكون لها آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة، إضافة إلى تراجع عميق في جاذبية السلطنة كوجهة استثمارية.

لذلك فإن المضي قدماً في تطبيق السياسات والإجراءات المالية التي تضمنتها الخطة، وعلى الرغم من بعض الآثار الاجتماعية والإقتصادية المؤقتة التي قد تصاحبها إلا أنها ستساهم في تحسين المركز المالي للسلطنة وفي خفض الدين العام، وفي تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة، ورفع قدرة السلطنة على توفير مناخ تنافسي للاستثمارات والمشاريع التي ستفتح الباب أمام توفير فرص عمل تستوعب نسبة كبيرة من أعداد الباحثين عن عمل، كما سيتمكن أصحاب المشاريع ورواد الأعمال من تطوير أعمالهم التجارية، وما يعنيه ذلك من تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى وتعزيز قدرة السلطنة على الإنتاج والتصدير وبالتالي المضي قدماً في مسار تحقيق الرفاه الاجتماعي المستهدف.

خطة التوازن المالي
متوسطة المدى

٢٠٢٤ - ٢٠٢٠

الاستدامة المالية:
أحد ممكنات رؤية عُمان ٢٠٤٠



٢ الاستدامة المالية: أحد ممكنات رؤية عُمان ٢٠٤٠

تشكل الاستدامة المالية للسلطنة أحد اهم ممكنات رؤية عُمان ٢٠٤٠، وتُعتبر أولوية ملحة لضمان تطبيق الرؤية على أرضية صلبة. حيث يهدف مُمكّن الاستدامة المالية إلى تعزيز القدرة على التكيف مع الأوضاع المالية واستيعاب أية تحديات مالية ومتغيرات اقتصادية مستقبلية، وضمان الكفاءة المالية للسلطنة والقدرة على توفير المتطلبات المالية اللازمة للخطط التنموية المنبثقة عن الرؤية.

وتتضمن الرؤية أربع أولويات من بين اثني عشر أولوية تعتبر الأكثر ارتباطاً بالاستراتيجية المالية للسلطنة، وقد تم بناءً عليها صياغة **خطة التوازن المالي متوسطة المدى**، وتتمثل هذه الأولويات في:

- « التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية
- « القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي
- « حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع
- « الرفاه والحماية الاجتماعية

الأولويات الوطنية في "رؤية عُمان ٢٠٤٠"

الرفاه والحماية الاجتماعية	المواطنة والهوية والتراث والثقافة	التشريع والقضاء والرقابة	حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع	التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	الصحة
القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي	سوق العمل والتشغيل	التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	القيادة والإدارة الاقتصادية	تنمية المحافظات والمدن المستدامة	البيئة والموارد الطبيعية

يهدف مُمكّن
الاستدامة المالية
إلى تعزيز القدرة
على التكيف مع
الأوضاع المالية

خطة التوازن المالي
متوسطة المدى

٢٠٢٤ - ٢٠٢٠

خطة التوازن المالي متوسطة
المدى ٢٠٢٤ - ٢٠٢٠

٣

٣ خطة التوازن المالي متوسطة المدى ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤

تقوم خطة التوازن متوسطة المدى ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤ على أساس التحكم في الوضع المالي الناجم عن هبوط اسعار النفط، وإدارة المخاطر المرتبطة بها، للخروج من حالة التراجع المستمر للوضع المالي وما يستتبعه من تراجع في التصنيف الائتماني للسلطنة، كما تقوم الخطة على توفير الإطار المالي الداعم لـ «رؤية عُمان ٢٠٤٠».

ولتحقيق ذلك، تم تصميم خطة التوازن المالي متوسطة المدى بناء على المحاور التالية:

يعتمد نجاح الإستدامة المالية على قدرة الدولة على تحقيق نمو اقتصادي متواصل. وذلك من خلال تبني الخطط الخمسية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف التنموية لرؤية عُمان ٢٠٤٠م

دعم النمو
الإقتصادي



السعي لزيادة الإيرادات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل توفير الوقاية اللازمة من التقلبات في أسعار النفط، إضافة إلى استغلال الموارد المحلية بكفاءة أكبر

تنشيط وتنويع
مصادر الإيرادات
الحكومية



وضع الإنفاق العام على مسار مستدام من خلال الحد من الاختلالات الهيكلية القائمة بين الإيرادات والمصروفات عن طريق تحسين كفاءة تقديم الخدمات

ترشيد ورفع
كفاءة الإنفاق
الحكومي



انسجاماً مع أولوية «الرفاه والحماية الاجتماعية» في رؤية ٢٠٤٠م، تسعى خطة التوازن المالي متوسطة المدى على تعزيز التكافل المجتمعي من خلال تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.

تعزيز منظومة
الحماية
الاجتماعية



دعماً لمحور أولوية «حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع» في رؤية ٢٠٤٠. تتضمن الخطة مبادرات ستحسن من الإدارة المالية العامة وتعزز القدرات في الجهاز الإداري.

رفع كفاءة
الإدارة المالية
العامة

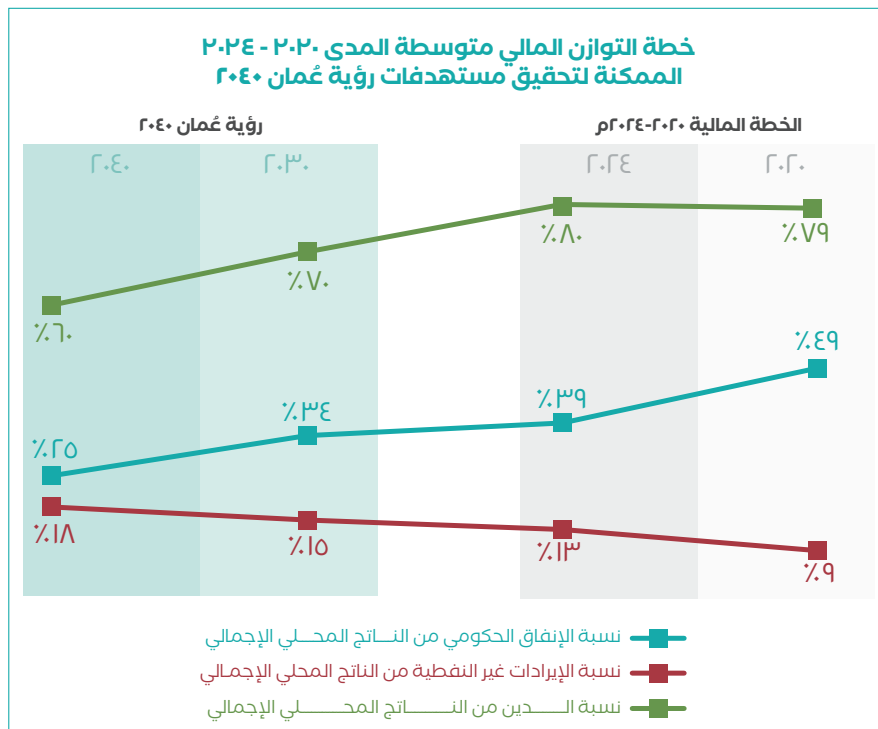


تشتمل هذه المحاور على عدد من المبادرات من شأنها تحقيق الاستدامة المالية في الأجل المتوسط. وسيتم تطبيق هذه المبادرات خلال الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤م ويُتوقع أن تؤدي إلى خفض عجز الموازنة العامة بشكل تدريجي ليصل إلى ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤م والتي يعتبر الوضع المالي عندها في الحدود الآمنة كما هو موضح في الجدول التالي:

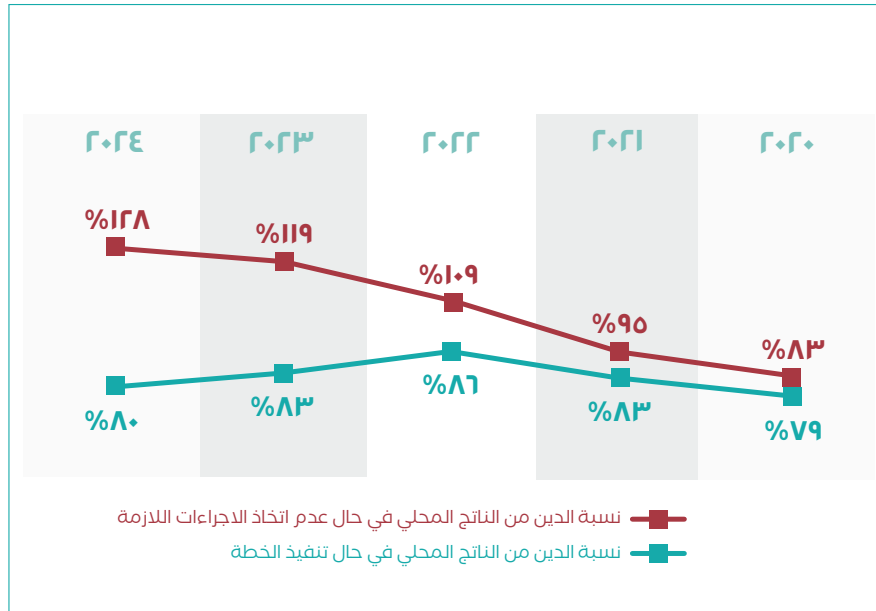
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠ (تقديرات أولية)	مليون ريال عُُماني
١٢,٠٩٥	١١,٥٣٨	١٠,٢١١	٩,٢٨٠	٨,٦٠٠	إجمالي الإيرادات الحكومية المستهدفة
١٢,٦٣٢	١٢,٦٣٩	١٢,٧٩٨	١٢,٤٨٢	١٢,٦٦٠	إجمالي الإنفاق الحكومي المستهدف
٥٣٧ -	١,١٠١ -	٢,٥٨٧ -	٣,٢٠٢ -	*٤,٠٦٠ -	العجز المالي بعد تنفيذ الخطة
%١,٧ -	%٣,٦ -	%٨,٨ -	%١١,٥ -	%١٥,٨ -	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٣٥	%٣٥	%٣٦	%٣٥	%٢٨	نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات

* يتضمن التحويل إلى صندوق الاحتياطي.

وستحقق خطة التوازن المالي متوسطة المدى مؤشرات مالية أخرى تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ كما هو واضح في الرسم البياني التالي:



يسلط الجدول التالي الضوء على نسبة الدين من الناتج المحلي في حال عدم اتخاذ اي اجراءات مالية خلال السنوات القادمة وفي حال تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤. ويوضح الشكل وصول الدين إلى مستوى مستقر خلال فترة تنفيذ الخطة والذي سيواصل الاستقرار والانخفاض بعد عام ٢٠٢٤م



وستخضع للمتابعة خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤) والتقييم بشكل دوري لضمان تحقيق النتائج المستهدفة.

محاور خطة التوازن المالي متوسطة المدى ٢٠٢٤ - ٢٠٢٠

دعم النمو
الاقتصاديتحسين بيئة الاعمال
تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبيتنشيط وتنويع
مصادر الإيرادات
الحكوميةالمبادرة (٢)
تعزيز إدارة الضرائب
والتحصيل الضريبيالمبادرة (٤)
ضريبة الدخل على
أصحاب الدخل المرتفعالمبادرة (١)
تعزيز عوائد
الاستثمارات الحكوميةالمبادرة (٣)
تطبيق ضريبة
القيمة المضافةترشيد ورفع
كفاءة الإنفاق
الحكوميالمبادرة (٢)
رفع كفاءة
الانفاق الإنمائيالمبادرة (٤)
إعادة توجيه دعم
الخدمات العامةالمبادرة (١)
الشراء الإستراتيجي
الحكومي الموحدالمبادرة (٣)
مراجعة المصاريف
التشغيلية وضبط الانفاقتعزيز منظومة
الحماية
الاجتماعيةسيتم تفعيل هذه المنظومة بالتزامن مع تطبيق
مبادرات خطة التوازن المالي متوسطة المدىرفع كفاءة
الإدارة المالية
العامةالمبادرة (٢)
تعزيز قدرات
مكتب الدين العام
ووحدة السياسات
المالية الكليةالمبادرة (٤)
إنشاء السجل
الوطني للأصولالمبادرة (١)
تحديث نظام
الإدارة المالية العامةالمبادرة (٣)
تطبيق نظام حساب
الخزينة الموحد

المحور الأول: دعم النمو الاقتصادي

يعتمد نجاح الاستدامة المالية على قدرة الدولة على تحقيق نمو اقتصادي متواصل، إلى جانب التكيف مع المتغيرات والصعوبات المالية، ويسعى هذا المحور إلى تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي وإعادة التأكيد على الدور المحوري للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال تحسين بيئة الأعمال وإعادة هيكلة سوق العمل بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تحسين بيئة الأعمال

يُعد تحسين وتطوير بيئة الأعمال من أهم العوامل الداعمة لتمكين القطاع الخاص، والذي بدوره يساعد على النمو الاقتصادي ويزيد من فرص العمل المتاحة. وتهدف الخطة في مجال دعم النمو الاقتصادي لتحقيق المبادرات التالية:

مبادرات التحول الإلكتروني

تحقيق تحول إلكتروني شامل في إجراءات تسجيل الشركات وإصدار التراخيص التجارية من خلال منصة « **استثمر بسهولة** »، التي تمثل نقطة وصول واحدة إلى كافة الخدمات الحكومية الإلكترونية لقطاع الأعمال في السلطنة. وقد تم إنجاز تقدم ملحوظ في انضمام الجهات الحكومية إلى منصة استثمر بسهولة تبعاً فور اكتمال عملية التحول الإلكتروني لها حيث تم الربط مع ٢٦ جهة حتى تاريخه، كما تم خلال العام الجاري:

- « الربط الإلكتروني مع مختلف دوائر البلديات مما أدى إلى تقليص الفترة الزمنية للتراخيص البلدية من عدة أسابيع إلى عدة ساعات فقط
- « تقليص الفترة الزمنية للحصول على تراخيص العمالة الوافدة من عدة أسابيع إلى ٣ أيام
- « سيتم قريباً اكتمال ربط بلديات مسقط وصحار وظفار

مشروع التحول نحو الحكومة الإلكترونية. والذي يعد واحداً من أهم المشاريع التي تعزز بيئة الأعمال في القطاعين العام والخاص على حد سواء، ويمثل هذا التحول اتجاهاً عالمياً متصاعداً خاصة في ظل جائحة كوفيد - ١٩.

تم إنجاز تقدم ملحوظ في انضمام الجهات الحكومية إلى منصة استثمر بسهولة

مبادرات تنشيط السوق العقاري

تتبنى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني حزمة إجراءات تعمل على إنعاش السوق العقاري في السلطنة أهمها:

- « تخفيض الرسوم على التصرفات العقارية من ٥٪ إلى ٣٪
- « الترخيص لعمليات الإيجار المؤدي إلى التملك / بيع بالتقسيط
- « السماح بإضافة طوابق عليا في المباني (المتر الهوائي) مقابل دفع رسم عليها
- « فتح المجال أمام غير العُمانيين لتملك الوحدات العقارية السكنية في المباني السكنية التجارية متعددة الطوابق في مناطق محددة

مبادرة مراجعة الرسوم الحكومية

تهدف مبادرة مراجعة آلية تسعير الخدمات الحكومية إلى بناء قاعدة بيانات أولية بالخدمات الحكومية و إيجاد إطار تنظيمي موحد لتسعيرها، حيث يتم حالياً العمل على بناء دليل مرجعي موحد لتسعير الخدمات الحكومية يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية للسلطنة، خصوصاً تلك التي تعنى بتمكين بيئة الأعمال في السلطنة وتعزيز جاذبية السوق العُماني للاستثمار، ومن أهم تلك الأهداف:

- « المساهمة في إلغاء الحواجز والعوائق التي تحد من مباشرة مزاولة النشاط التجاري وممارسة الأعمال
- « تحسين القدرة التنافسية للسلطنة خاصة من حيث تكلفة مزاولة الأعمال في السلطنة بدول المنطقة ودول العالم عند مراجعة رسوم الخدمات الحكومية
- « النظرة الشمولية عند وضع الرسوم، ويتأتى ذلك من خلال تصميم و دراسة (مخطط رحلة العميل) لكل خدمة مقدمة للوصول إلى إجمالي الرسوم المفروضة وعدد الخطوات و الجهات المشاركة في تقديم كل خدمة
- « إشراك القطاع الخاص في المشاريع التي تتعلق بتعديل أو فرض أو إلغاء الرسوم ، وذلك عند مراجعة الرسوم التي تؤثر على قطاع بيئة الأعمال
- « تسهيل الوصول إلى بيانات الخدمات التي تقدمها الحكومة
- « مراعاة أهمية تحقيق التوازن بين رسم الخدمة المقدمة وجودتها

تهدف مبادرة
مراجعة آلية
تسعير الخدمات
الحكومية إلى
بناء قاعدة بيانات
أولية بالخدمات
الحكومية و إيجاد
إطار تنظيمي موحد
لتسعيرها

مبادرة تقييم ومراجعة اجراءات سوق العمل

تهدف هذه المبادرة إلى إجراء تقييم ومراجعة شاملة لأوضاع سوق العمل وخاصة فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة للسوق ودراسة محددات العرض والطلب. حيث أن مراجعة أوضاع سوق العمل بصفة دورية سيساهم في ضمان توافق اتجاهات سوق العمل مع التطورات الديموغرافية والتغيرات الهيكلية في الإقتصاد ودورة الأعمال، وتعزيز قدرة الإقتصاد على التأقلم مع تغيّر معطيات العرض والطلب واحتياجات سوق العمل. ويتم في الوقت الراهن مراجعة قانون الخدمة المدنية وقانون العمل. وتعكف وزارة العمل حالياً على مراجعة سياسات ونسب التعميم المفروضة على القطاعات الاقتصادية المختلفة وإيجاد سياسات عمل تهدف لضمان استقرار القوى العاملة الوطنية في منشآت القطاع الخاص ورفع إنتاجيتها وإيجاد بيئة عمل جاذبة للاستثمارات.

تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي

تعمل السلطنة على تحفيز الإستثمارية المحلية والأجنبية، والتي بدورها ستعمل على حفز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وتنويع مصادر الدخل، وجذب رأس المال والخبرات والتقنية، ونقل المعرفة، وسدّ الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي، ومساعدة الشركات المحلية على التكامل مع سلاسل القيمة المضافة العالمية. الأمر الذي يساهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المجتمع.

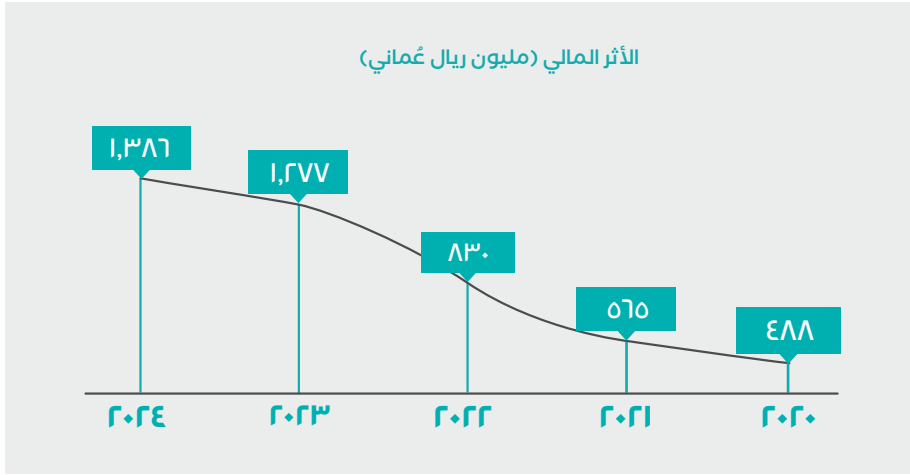
وقد تم إيجاد اطار متكامل لمنظومة عمل الإستثمار في السلطنة من خلال مجموعة القوانين التي صدرت في يونيو ٢٠١٩م والتي اشتملت على قوانين إستثمار رأس المال الأجنبي والتخصيص والشاركة بين القطاعين العام والخاص. ومع اكتمال صدور اللوائح التنفيذية للقوانين المذكورة يكون قد تم توفير اطار قانوني فعال كفيل بإفساح المجال امام القطاع الخاص ليقود عجلة النمو في الإقتصاد.

مبادرة تسهيل الدخول للسلطنة

وفي اطار دعم السياحة وجذب السياح الاجانب لزيارة السلطنة والتعريف بالمقومات السياحية التي تزخر بها لا سيما تلك المرتبطة بالتراث العُماني العريق، فسوف يتم إعفاء مواطني ما يزيد على ١٠ دولة من شرط الحصول على التأشيرة لزيارة السلطنة. الأمر الذي من شأنه تعزيز قطاع السياحة ورفع مساهمته في الإقتصاد الوطني.

المحور الثاني: تنشيط وتنويع الإيرادات الحكومية

تسعى الخطة لتنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، بهدف تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية للتوجه نحو الاستدامة المالية. وقد تضمنت الخطة مجموعة من المبادرات التي تستهدف تنشيط الإيرادات وتنويع مصادرها والتي بلغ أثرها المالي حوالي ٤,٤ مليار ريال عُمان كما هو موضح في الرسم التالي:



وفيما يلي نبذة عن بعض المبادرات التي ستساهم في تحقيق الأثر المالي المستهدف:

المبادرة (١): تعزيز عوائد الاستثمارات الحكومية



جهاز الاستثمار العُماني
Oman Investment Authority

يأتي تأسيس جهاز الاستثمار العُماني في شهر يونيو من عام ٢٠٢٠م بموجب المرسوم السلطاني ٢٠٢٠/٦١، والذي آلت إليه جميع أصول وممتلكات الصندوق الاحتياطي العام للدولة، وصندوق عُمان للاستثمار، وكذلك الشركات والاستثمارات الحكومية، في إطار تحقيق

أهداف هذه المبادرة. حيث أنه من المستهدف أن يعمل الجهاز على تعزيز وتحسين كفاءة إدارة الاستثمارات الحكومية ومتابعتها، وتطوير حوكمة الاستثمارات والشركات على نهج موحد، لتصبح عوائد هذه الاستثمارات رافداً أساسياً للخزانة العامة للدولة.

يعمل الجهاز على
تعزيز وتحسين
كفاءة إدارة
الاستثمارات
الحكومية
ومتابعتها،
وتطوير حوكمة
الاستثمارات
والشركات على نهج
موحد

المبادرة (٢): تعزيز إدارة الضرائب والتحصيل الضريبي



يأتي صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/٦٦ بإنشاء جهاز الضرائب ومنحه الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري بهدف تحسين كفاءة وفعالية تحصيل الضرائب من خلال تحسين أنظمة الالتزام بالتسجيل الضريبي وربط نظام إدارة الضريبة مع الأنظمة الحكومية الأخرى وتطوير الآليات التي تساهم في زيادة نسبة التحصيل، وتطوير إطار للتدقيق المالي قائم على المخاطر.

وتعمل خطة التوازن متوسطة المدى على التحسين المتوقع في التحصيل الضريبي كأحد مصادر الإيرادات في الفترة المقبلة.

المبادرة (٣): تطبيق ضريبة القيمة المضافة

تماشياً مع الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة (VAT) لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تم التوقيع عليها عام ٢٠١٦م، فقد تم إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٢١) الصادر بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠ الذي حدد موعد تطبيق هذه الضريبة ليكون بعد ١٨٠ يوماً من تاريخ نشر المرسوم في الجريدة الرسمية، لتشكل مصدراً جديداً للإيرادات العامة للدولة ولتنظم السلطنة بذلك إلى الدول التي تطبق ضريبة القيمة المضافة والبالغ عددها ١٦٠ دولة حول العالم.

وقد قام جهاز الضرائب بدراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنتج عن تطبيق هذه الضريبة، ونتيجة لهذه الدراسة ومن أجل الحد من أي انعكاسات على مستوى معيشة المواطنين فقد تم إدراج أكثر من ٩٠ سلعة أساسية ضمن قائمة السلع التي لا تحتسب عليها ضريبة (نسبة صفر في المئة). كما تم إعفاء قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والإيجارات السكنية من نظام الضريبة.

تنظم السلطنة إلى الدول التي تطبق ضريبة القيمة المضافة والبالغ عددها ١٦٠ دولة حول العالم

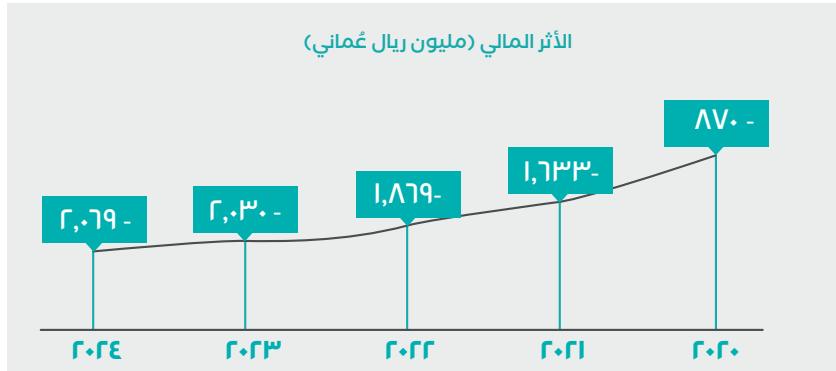
المبادرة (٤): ضريبة الدخل على أصحاب الدخل المرتفع

عند دراسة الفجوة المستهدف تغطيتها للوصول بالعجز للمستوى المستدام، تم النظر في كافة مصادر تطوير الإيرادات بما فيها ضريبة الدخل على الأفراد. علماً بأن هذه الضريبة تعتبر أداة مالية تعتمد عليها الكثير من دول العالم كمصدر رئيس لتمويل الخدمات التي تقدمها للمجتمع وكذلك من السياسات المستخدمة في برامج إعادة توزيع الدخل.

مازالت هذه المبادرة في مرحلة الدراسة، حيث يتم في الوقت الراهن دراسة كافة الجوانب المتعلقة بتطبيق هذه الضريبة. ومن المستهدف تطبيق هذه الضريبة في عام ٢٠٢٢م، ومن المخطط ان يتم توجيه الإيرادات المتوقعة من هذه الضريبة لتمويل عدد من البرامج الاجتماعية.

المحور الثالث: ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي

تهدف الخطة لترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وذلك بدراسة بنود الإنفاق الجارية أو التشغيلية و بنود الإنفاق الإنمائي للوحدات الحكومية. وقد تم اتخاذ إجراءات تخفيض في الإنفاق مقارنة بالمبالغ المرصودة في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠م ليصل اجمالي التخفيض بنسبة ١٠٪، ولتعزيز كفاءة الإنفاق فقد تضمنت الخطة مجموعة من المبادرات لتحقيق مستوى الإنفاق المستهدف والتي يبلغ أثرها المالي أكثر من ملياري ريال عُُماني كالتالي:

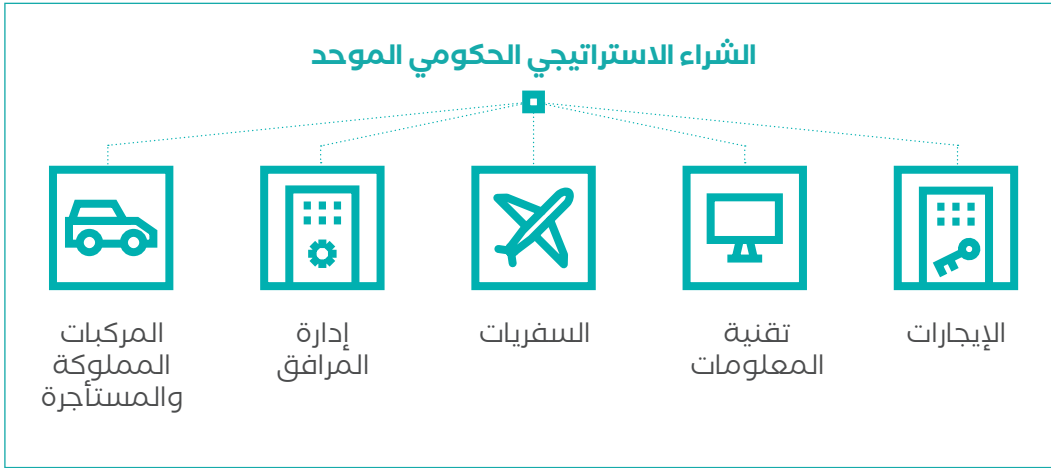


تم اتخاذ إجراءات تخفيض في الإنفاق مقارنة بالمبالغ المرصودة في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠م. ليصل اجمالي التخفيض بنسبة ١٠٪

وفيما يلي بعض المبادرات التي ستساهم في تحقيق الأثر المالي المستهدف:

المبادرة (١): الشراء الإستراتيجي الحكومي الموحد

تعتمد هذه المبادرة على إيجاد شراء استراتيجي موحد للمشتريات التشغيلية المتكررة، حيث تأتي تكاليف هذه المشتريات كثاني أكبر بند في المصروفات بعد بند الرواتب، وتستهدف هذه المبادرة إيجاد شراكات استراتيجية لتوفير المواد والخدمات المتكررة بما يمكن الحكومة من خفض تكلفة هذا البند، وتطوير قوائم موحدة للأسعار لتسهيل التعامل مع الموردين، وتطوير القدرات الحكومية في مجال المشتريات، وتعزيز الاطر القانونية للمشتريات.



المبادرة (٢): رفع كفاءة الإنفاق الإنمائي

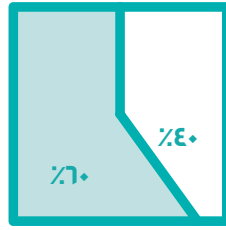
تخفيض الإنفاق الإنمائي تزامناً مع اكتمال العمل في كثير من المشاريع التنموية الرئيسية ووصول البنية الأساسية في السلطنة إلى مستوى متميز من التكامل والشمولية، وسوف يتم توجيه الإنفاق الإنمائي للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية القصوى، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لتمويل وتنفيذ المشاريع سواء بشكل مستقل أو من خلال آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partnership).

المبادرة (٣): مراجعة المطاريف التشغيلية وضبط الانفاق

تهدف هذه المبادرة إلى مراجعة المطاريف التشغيلية وضبط الانفاق. وتمثل الرواتب أكبر بند منفرد في بنود الإنفاق في الموازنة العامة للدولة، حيث تشكل حوالي ٦٠٪ من إجمالي المصروفات الجارية. ولذا سيتم من خلال هذه المبادرة ربط الرواتب بالأداء الفردي والمؤسسي لزيادة الكفاءة ورفع جودة الخدمات الحكومية. وقد استدعى الوضع المالي في السنوات الماضية تخفيض مستوى التوظيف في بعض الوحدات الحكومية إلا أنه استمر في القطاعات الحيوية التي تقدم خدمات مباشرة للمجتمع مثل التعليم والصحة، وتقليص عدد موظفي الحكومة من خلال توفير نظام للتقاعد المبكر لبعض الفئات بما يتناسب مع إعادة هيكلة القطاع الحكومي.

يشكل بند الرواتب حوالي ٦٠٪ من إجمالي المصروفات الجارية

المصروفات الجارية



الرواتب ☐ مصرفات جارية أخرى ☐

المبادرة (٤): إعادة توجيه دعم الخدمات العامة

تهدف هذه المبادرة إلى إعادة توجيه الدعم للخدمات العامة لبعض فئات المجتمع بدل من تقديمه إلى كافة الشرائح. حيث يتم حالياً تقديم الدعم إلى جميع شرائح المجتمع دون استثناء، الأمر الذي أدى إلى زيادة كلفة الدعم الحكومي مع زيادة عدد المشتركين ونمو الإستهلاك لتصل إلى قرابة مليار ريال عُماني سنوياً.

ونظراً لعدم توفر الموارد المالية للإستمرار في تقديم الخدمات لكافة الشرائح، فإنه سيتم إعادة توجيه الدعم لفئات المجتمع المستحقة، وذلك من خلال إعادة تصنيف فئات المشتركين الحالية في قطاع الكهرباء والمياه وسيتم تحديد تعرفات الكهرباء والمياه الجديدة لكل فئة وذلك بشكل تدريجي في السنوات القادمة.

المحور الرابع: إرساء وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية

تُعد منظومة الحماية الاجتماعية مهمة في ظل توجه السلطنة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير على صعيد أنظمة الدعم والضرائب وذلك لرفع قدرة وكفاءة الحكومة في التكيف المالي مع الأوضاع المالية والاقتصادية الحالية.

وتهدف هذه المنظومة إلى تحسين عملية تحديد الاسر الأكثر عرضة للتأثر وذلك من أجل توسيع مستوى تغطية مظلة الحماية وضمن وصول المنافع إلى هذه الاسر. وللحد من التأثيرات على أسر ذوي الدخل المحدود فقد تم مراعاة الآثار الاجتماعية لكل مبادرة على حدة والعمل على تقليص هذه الآثار على فئات الدخل المحدود.

سيكتمل العمل على المنظومة الشاملة في المدى المتوسط، حيث يجري العمل على تحسين تكامل برامج الحماية الاجتماعية والدعم المختلفة ووضع سياسات منظومة حماية اجتماعية مترابطة، وذلك لسد أي ثغرات لتغطية الفئات من ذوي الدخل المحدود، وتحسين آلية الإستهداف، بالإضافة إلى برامج تأهيل الموارد البشرية لتمكين الفئات المستحقة من المشاركة في سوق العمل وتقليل اعتمادهم على منظومة الحماية مستقبلاً.

المحور الخامس: رفع كفاءة الإدارة المالية العامة

قامت الحكومة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة تمهيداً لبدء العمل في تنفيذ الخطط المنبثقة من رؤية عُمان ٢٠٤٠، الأمر الذي سيساهم في تسهيل إجراءات حوكمة الأداء الحكومي وتعزيز كفاءة الإدارة المالية ورفع قدرة الحكومة على التكيف مع المتغيرات المالية والاقتصادية.

واستمراراً لهذا النهج، فقد تضمنت خطة التوازن المالي متوسطة المدى ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤ عدداً من المبادرات التي تستهدف رفع كفاءة الإدارة المالية العامة وتعزيز الإستدامة المالية، ومن أهمها:

- « تحديث وتطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (Government Financial Management Information System) والذي سيساهم في تحسين آليات إعداد الموازنة وضبط الإنفاق.
- « تعزيز قدرات مكتب إدارة الدين العام ووحدة السياسات المالية الكلية
- « مبادرة تطبيق نظام حساب الخزينة الموحد
- « إنشاء السجل الوطني للأصول،
- « تعزيز إدارة الأوقاف.

إن ضمان التنفيذ السياسات والإجراءات المالية التي تضمنتها الخطة في المرحلة المقبلة بكفاءة عالية سيضمن تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الأجل المتوسط، وسيساهم في إرساء قواعد الاستدامة المالية التي ستكون ركيزة أساسية لتنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠.

والله ولي التوفيق



خطة التوازن المالي متوسطة المدى
٢٠٢٠ - ٢٠٢٤